***الأدلة العقلية التي تثبت صفات الكمال والجلال لله تعالى***

***بحث فى : توحيد الصفات***

 *إعداد / فاطمة السيد العشري*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

*fatma.alsayed@mediu.ws*

**خلاصة هذا البحث فى : الأدلة العقلية التي تثبت صفات الكمال والجلال لله تعالى**

**الكلمات الافتتاحيه : طريقه، اهل، النتائج**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الأدلة العقلية التي تثبت صفات الكمال والجلال لله تعالى**

***. .IIموضوع المقالة***

قد ذكرنا طريقة الإثبات عند أهل السنة والجماعة، والأدلة على ذلك، وسنذكر في هذا المقام بعض الأدلة العقلية، وضوابط ذلك، وأنواع الأقيسة وما يجوز استعماله منها في حق الله تعالى.

إن للعقل اعتبارا في الشرع، ولكن لا بد من وضعه في منزلته الصحيحة التي وضعها فيه الشرع، إذ جعل العقل الفارق بين الإنسان والحيوان، واعتبره مناط التكليف، ومع ذلك فإنه تابع وليس أصلًا للشرع، وهو غير معصوم فيما يتوصل إليه من النتائج، وذلك كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقلًا بذلك؛ بل هو غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أمورًا حيوانية، قد يكون فيها محبة ووجد وذوق، كما قد يحصل للبهيمة. فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة، والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأتِ بما يعلم بالعقل امتناعه".

وأما في الأمور التي أخبرت بها الرسل صلوات الله وسلامه عليهم من الأمور الإلهية والغيبية، فإن العقول قاصرة عن دركها استقلالًا، وإن كانت تدرك كثيرًا منها في الجملة، "فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر، وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك".

ومما يجب أن يُعلم في هذا الباب أن أصول الأدلة العقلية قد جاءت بها النصوص الشرعية، وأشارت إليها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه العلوم فيها ما أُخذ عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة.

وهذه الثلاثة بها يتمّ المقصود، ومن سوى الرسول إما أن يكون في علمه بها نقص أو فساد، إما لرهبة، وإما أن لا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك فلم يبينه، إما لرغبة، وإما لغرض آخر، وإما أن يكون بيانه ناقصًا، ليس بيانه البيان عما عرفه الجنان، وبيان الرسول على وجهين:

تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها، والقرآن مملوء من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلهية والمطالب الدينية.

وتارة يخبر بها خبرًا مجردًا؛ لما قد أقامه من الآيات البينات، والدلائل اليقينيات، على أنه رسول الله، المبلّغ عن الله، وأنه لا يقول عليه إلا الحق، وأن الله شهد له بذلك، وأعلم عباده وأخبرهم أنه صادق مصدوق فيما بلّغه عنه.

والأدلة التي بها نعلم أنه رسول الله كثيرة متنوعة، وهي أدلة عقلية، يُعلم صحتها بالعقل، وهي أيضًا شرعية سمعية؛ لكن الرسول بيّنها ودلّ عليها، وأرشد إليها.

وجميع طوائف النظار متفقون على أن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية، وهم يذكرون ذلك في كتبهم الأصولية وفي كتب التفسير، وعامة النظار أيضًا يحتجون بالأدلة السمعية الخبرية المجرّدة في المطالب الدينية، فإنه إذا ثبت صدق الرسول، وجب تصديقه فيما يخبر به، والعلوم ثلاثة أقسام:

منها: ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية، وأحسن الأدلة العقلية التي بيّنها القرآن، وأرشد إليها الرسول، فينبغي أن يُعرف أن أجلّ الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها مأخوذ عن الرسول، فإن من الناس من يذهل عن هذا، فمنهم من يقدح في الدلائل العقلية مطلقًا؛ لأنه قد صار في ذهنه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه من أحدثه من المتكلمين، ومنهم من يعرض عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه؛ لأنه قد صار في ذهنه أن القرآن إنما يدل بطريق الخبر فقط، فلا بد أن يعلم بالعقل قبل ذلك ثبوت النبوة، وصدق الخبر، حتى يستدل بعد ذلك بخبر من ثبت بالعقل صدقه.

ومنها: ما لا يعلمه غير الأنبياء إلا بخبر الأنبياء، وخبرهم المجرّد هو دليل سمعي، مثل تفاصيل ما أخبروا به من الأمور الإلهية، والملائكة، والعرش، والجنة، والنار، وتفاصيل ما يؤمر به وينهى عنه، فأما نفس إثبات الصانع ووحدانيته، وعلمه وقدرته، ومشيئته وحكمته، ورحمته ونحو ذلك، فهذا لا يعلم بالأدلة العقلية، وإن كانت الأدلة والآيات التي يأتي بها الأنبياء هي أكمل الأدلة العقلية؛ لكن معرفة هذه ليست مقصورة على الخبر المجرّد، وإن كان أخبار الأنبياء المجرّدة تفيد العلم اليقيني أيضًا، فيُعلم بالأدلة العقلية التي أرشدوا إليها، ويُعلم بمجرّد خبرهم لما علم صدقهم بالأدلة والآيات والبراهين التي دلّت على صدقهم".

ومن الأمور التي يجب تقريرها والتأكيد عليها دفع إيهام التعارض بين الأدلة العقلية والنقلية الذي يدعيه كثير من المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة في الاعتقاد، وبنوا على ذلك أصولًا باطلة قدموا بموجبها معقولاتهم المزعومة على النقل الصحيح، فوقعوا في مخالفات عدة لما جاءت به النصوص، ويكفي في إبطال هذه الدعوى وتقرير هذا الأصل العظيم مطالعة الكتب المؤلفة في هذا الشأن مثل كتاب (درء تعارض العقل والنقل)، ومما تضمنه من التقريرات في هذا الشأن قول شيخ الإسلام فيه: "إن الأدلة العقلية الصحيحة البيّنة التي لا ريب فيها، بل العلوم الفطرية الضرورية توافق ما أخبرت به الرسل لا تخالفه، وإن الأدلة العقلية الصحيحة جميعها موافقة للسمع لا تخالف شيئًا من السمع، وهذا ولله الحمد قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف، فوجدت كل طائفة من طوائف النظار أهل العقليات، لا يذكر أحد منهم في مسألة ما دليلًا صحيحًا يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقه؛ حتى الفلاسفة القائلين بقدم العالم كأرسطو وأتباعه ما يذكرونه من دليل صحيح عقلي، فإنه لا يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقه، وكذلك سائر طوائف النظار من أهل النفي والإثبات، لا يذكرون دليلًا عقليًا في مسألة إلا والصحيح منه موافق لا مخالف، وهذا يعلم به أن المعقول الصريح ليس مخالفًا لأخبار الأنبياء على وجه التفصيل".

"ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بيّن قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق؛ بل نقول قولًا عامًا كليًّا: إن النصوص الثابتة عن الرسول  لم يعارضها قط صريح معقول، فضلًا عن أن يكون مقدمًا عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات، مبناها على معان متشابهة، وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان، ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية لا براهين عقلية".

والمراد باعتبار القياس المبني على النظر العقلي الصحيح في أبواب الاعتقاد، هو القياس الصحيح المعتبر الذي يتوافق مع النصوص الشرعية.

فالصالح قد استعملوا في هذا الباب ما يُعرف بقياس الأولى في حق الله  باعتباره من الطرق العقلية الصحيحة التي لها أصل في الشرع، فإن القرآن دلّ عليه، كما في قول الله تعالى: {ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ} [النحل: 60]، وقوله: {ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ} [الروم: 27]، وردّوا على من استعمل في حق الله  أي نوع من الأقيسة الفاسدة في هذا الباب، وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام: "إن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي فيه أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يُمَثَّل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها.

ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها".

وللعقل عند أهل السنة مكانته اللائقة به، وهم في ذلك وسط بين طرفين.

الطرف الأول: من جعل العقل أصلًا كليًّا أوليًّا، يستغني بنفسه عن الشرع.

الطرف الثاني: من أعرض عن العقل، وذمه وعابه، وخالف صريحه، وقدح في الدلائل العقلية مطلقًا.

والوسط في ذلك:

أ. أن العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، لذلك كان سلامة العقل شرطًا في التكليف فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة، وقد أمر الله باستماع القرآن وتدبره بالعقول {ﭻ ﭼ ﭽ} [النساء: 82]، {ﮣ ﮤ ﮥ} [المؤمنون: 68]. فالعقل هو المدرك لحجة الله على خلقه.

ب. أن العقل لا يستقل بنفسه، بل هو محتاج إلى الشرع الذي عرفناه ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبدًا، إذ العقل غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار.

وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها.

جـ. أن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به دال على صدق الرسول  دلالة عامة مطلقة، فالعقل مع الشرع كالعامي مع المفتي، فإن العامي إذا علم عين المفتي ودل غيره عليه وبين له أنه عالم مفتٍ، ثم اختلف العامي الدال والمفتي، وجب على المستفتي أن يقدم قول المفتي، فإذا قال له العامي: أنا الأصل في علمك بأنه مفتٍ فإذا قدمت قوله على قولي عند التعارض، قدحت في الأصل الذي به علمت أنه مفتٍ، قال له المستفتي: أنت لما شهدت بأنه مفتٍ ودللت على ذلك، شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك، وموافقتي لك في قولك إنه مفتٍ، لا يستلزم أن أوافقك في جميع أقوالك، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك، لا يستلزم خطؤك في علمك بأنه مفتٍ.

هذا مع أن المفتي يجوز عليه الخطأ، أما الرسول  فإنه معصوم في خبره عن الله تعالى لا يجوز عليه الخطأ، فتقديم قول المعصوم على ما يخالفه من استدلال عقلي، أولى من تقديم العامي قول المفتي على قول الذي يخالفه.

وإذا كان الأمر كذلك فإذا علم الإنسان بالعقل أن هذا رسول الله ، وعلم أنه أخبر بشيء ووجد في عقله ما ينازعه في خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه.

د. أن الشرع دل على الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها:

وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه، التي قال فيها: {ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ} [الروم: 58]، فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية، فمن ذلك إثبات التوحيد بقوله تعالى: {ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ} [لقمان: 11]، وإثبات النبوة بقوله تعالى: {ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ} [يونس: 16]، وإثبات البعث بقوله تعالى: {ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ} [يس: 79].

والناس في الأدلة العقلية التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول  على طرفين:

فمنهم: من يذهل عن هذه الأدلة ويقدح في الأدلة العقلية مطلقًا؛ لأنه قد صار في ذهنه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه المتكلمون.

ومنهم: من يعرض عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه؛ لأنه قد صار في ذهنه أن القرآن إنما يدل بطريق الخبر فقط.

والذي عليه أهل العلم والإيمان:

إن الأدلة العقلية التي بينها الله ورسوله  أجل الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها.

ﻫ. أن العقل لا يمكن أن يعارض الكتاب والسنة، فالعقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح أبدًا، فلا يصح أن يقال: إن العقل يخالف النقل، ومن ادعى ذلك فلا يخلو من أمور:

أولها: أن ما ظنه معقولًا ليس معقولًا، بل هو شبهات توهم أنه عقل صريح وليس كذلك.

ثانيها: أن ما ظنه سمعًا ليس سمعًا صحيحًا مقبولًا، إما لعدم صحة نسبته، أو لعدم فهم المراد منه على الوجه الصحيح.

ثالثها: أنه لم يفرق بين ما يحيله العقل وما لا يدركه، فإن الشرع يأتي بما يعجز العقل عن إدراكه، لكنه لا يأتي بما يعلم العقل امتناعه.

وسنذكر بعض الأمثلة من صريح المعقول الموافق لصحيح المنقول في الدلالة على إثبات الصفات:

من ذلك صفة الكلام: وهي ثابتة بنصوص الكتاب والسنة، واتفق سلف هذه الأمة وأئمتها على إثباتها، كما سيأتي تفصيله، وقد دل العقل السليم على ذلك موافَقَةً لصحيح المنقول.

قال الإمام الدارمي حيث أورد حجة عقلية على ذلك وهي: أن من علّم العباد الكلام وأنطق الأنام كيف يعجز عن الكلام الذي هو صفة كمال في المخلوق الذي استفاده من خالقه فهو الذي علمه الكلام وأقدره على النطق به، فإذا كان الأمر كذلك فواهب الكمال أولى أن يتصف به على الوجه اللائق بجلاله وعظمته.

ومن أمثلة ذلك أيضًا صفة العلو لله -تبارك وتعالى- وقد دل على ذلك أيضًا الكتاب والسنة، وإجماع سلف هذه الأمة وأئمتها، والعقل السليم موافق لذلك، دال عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "العلو من الصفات المعلومة بالسمع مع العقل والشرع عند الأئمة المثبتة، وأما الاستواء على العرش فمن الصفات المعلومة بالسمع دون العقل".

وقد استدل الإمام أحمد في معرض رده على الجهمية في تعطيلهم صفة العلو بقياس الأولى الشرعي العقلي فقال: وجدنا كل شيء أسفل منه مذموما، واستدل على ذلك بقول الله تعالى: {ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ} [النساء: 145]، وبقول الله تعالى: {ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ} [فُصِّلَت: 29].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذه الحجة من باب قياس الأولى، وهو أن الأسفل مذموم في المخلوق حيث جعل أعداءه في أسفل السافلين، وذلك مستقر في فطر العباد، حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت أقدامهم ليكونوا من الأسفلين، وإذا كان هذا مما ينزه عنه المخلوق، ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق، فالرب تعالى أحق أن ينزه عنه ويقدس عن أن يكون في السفل أو يكون موصوفا بالسفل.. أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه، بل هو الأعلى بكل وجه".

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**